

بين صيغة ميقاتي وملاحظات عون عليها حكومة نهاية الولاية مؤجلة

على مسافة اقل من شهر بأيام قليلة، تدخل البلاد مدار الاستحقاق الدستوري الخاص بانتخاب رئيس جديد للجمهورية. مهلة الستين يوماً الفاصلة عن نهاية ولاية الرئيس العماد ميشال عون، كما حددها الدستور لانتخاب الرئيس، يبدأ احتسابها من الاول من ايلول المقبل

في معزل عن هذه المهلة وما تعنيه، فإن مهمة تشكيل الحكومة العتيدة التي كلف بها الرئيس نجيب ميقاتي في اعقاب الانتخابات النيابية العامة لم تنجز بعد لاسباب لم يتم التوافق على تحديدها، فتشعبت ليتفق الجميع على انها مهمة صعبة ومعقدة، اذا بقي الوضع على ما هو عليه ولم يطرأ اي جديد.

منذ ان تسلم رئيس الجمهورية ميشال عون الصيغة الاولى للتشكيلة الحكومية التي اقترحها الرئيس المكلف بعدما اسقط الحقائق على الاسماء المقترحة بخط يده في 29 حزيران الماضي، غداة الاستشارات النيابية غير الملزمة التي اجراها في مجلس النواب ما بين 27 و28 منه، لم تخط مسيرة التأليف اي خطوة ايجابية توحى بإمكان ولادة حكومة جديدة في الفترة الفاصلة عن نهاية العهد في 31 تشرين الاول المقبل.

حتى كتابة هذه السطور، وبعد مرور شهر وخمسة اسابيع على ولادة الصيغة الحكومية "البيتمة"، لم يتحقق اي تطور يتصل بعملية التأليف. فرئيس الجمهورية، وبعد تسلمه الصيغة، اكد بيان مكتب الاعلام في القصر الجمهوري انه اطلع ايضا منه على نتائج الاستشارات النيابية غير الملزمة التي اجراها الرئيس المكلف، وابلغه بـ "انه سيدرس هذه الصيغة ويبدى رأيه فيها". وبرر الرئيس ميقاتي يومها خطوته المفاجئة بالقول بعد لقائه رئيس الجمهورية، انه وعلى ضوء الاستشارات النيابية غير الملزمة التي اجراها، وجد "ان الخيارات ضيقة جدا وان الوقت مهم جدا". وازداد انه جوجل "الافكار التي طرحت خلال الاستشارات، وزرت فخامة الرئيس وسلمته تشكيل الحكومة التي اراها مناسبة في هذه الظروف". وانتهى الى القول: "تعلمون واعلم كم ان الوقت مهم"، وان "الرئيس طلب ان يدرسها ويعود الي بها".

منذ تلك المحطة غير المسبوقة، لمجرد ان يقترح الرئيس المكلف صيغة حكومية بعد ساعات قليلة على انتهاء استشاراته غير الملزمة، فقد شكلت مفاجأة في كل الاوساط اللبنانية والديبلوماسية. وقبل ان يمضي ذلك اليوم (1 تموز 2022) حتى تسربت الصيغة المقترحة الى وسائل الاعلام، وانطلق جدل كبير ترافق مع اتهامات متبادلة منها ما طال من اتخذ القرار بالتسريب. اتجهت اتهامات الرئيس المكلف الى رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل وفريقه بتسريبها، واضطر عند تفسيره للخطوة السريعة التي اتخذها الى الاعلان عندها بأن "قرار تقديم التشكيلة اتخذ ليلا وبخط يده بعد ان تعفف الجميع عن المشاركة واصبحت الخيارات ضيقة".

واضاف: "ما قدمته للرئيس عون هو بديل وزاري "ومش الكل"، لافتا الى انه "لم يكن هناك من تواصل مع رئيس التيار الوطني الحر سوى خلال الاستشارات وبأمور عامة". وعلى وقع الضجيج الذي رافق تسريب الصيغة الحكومية، تلاحقت الاتصالات لتطويق اي انتكاسة حكومية، فكان لقاء بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف في الاول من تموز، في اشارة اوحى بتجاوز الحملات الاعلامية التي رافقت عملية التسريب وصدر بيان عن مكتب الاعلام في القصر الجمهوري رفع مسؤولية الرئيس عن التسريب، وتبرأ من الخطوة، داعيا الرئيس المكلف الى استكمال البحث في الملاحظات التي اودعه اياها في الاجتماع الذي جمعهما.

منذ ذلك اللقاء، لم يرصد اي حراك او اتصال او لقاء يتناول الملف الحكومي، وكأنه وضع على الرف لصالح مجموعة من الملفات الادارية والامنية والاقتصادية، خصوصا تلك المتصلة بالاضراب المفتوح الذي اعلنه موظفو القطاع

العام والذي شل العمل في الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات المستقلة. وكاد اللبنانيون ينسون ملاحظات رئيس الجمهورية على "الصيغة الميقاتية".

فقد توسع رئيس الجمهورية في تنفيذ الصيغة وشرح ملاحظاته متسائلا عن المعايير المتعددة وغير الموحدة التي قادت الرئيس المكلف الى التشكيلة المقترحة. وعليه، لم يقبل بأن تظل التغييرات المقترحة على تركيبة حكومة تصريف الاعمال بالوزراء المحسوبين على التيار الوطني الحر. فميقاتي قرر اجراء تبديلات محدودة في بعض الاسماء والحقائب واقتصرت عملية استبدال وزير الطاقة الارثوذكسي وليد فياض بالسني المقترح وليد سني، ووزير الاقتصاد السني امين سلام بالارمني وزير الصناعة جورج بوشيكيان، ووزير شؤون المهجرين الدرزي عصام شرف الدين بالارثوذكسي النائب سجيح عطية، وسمى وزيرا درزيا هو وليد عساف ليكون بديلا من وزير المهجرين وسماه للصناعة بدلا من بوشيكيان.

لم تقف ملاحظات رئيس الجمهورية عند هذه التبديلات والتغييرات، فلفت الرئيس المكلف الى فقدان الالية الواضحة التي قادته الى هذه الصيغة. وانه لم يطلع على ما اقترحه ولم ينسق معه مسبقا. كما انه لم يسأله اذا كان له رأي في استبدال وزراء آخرين، فهو حصر عملية المداورة بفريق حزبي وسياسي واحد ولم تكن شاملة لا بل كانت تستهدف فريقا معيناً. ولم يمس بوزارة المال التي بقيت بيد الشيعة، واقتصر اقتراحه على ابدال الوزير الحالي يوسف خليل بالنائب السابق ياسين جابر، وقدم للناشقات حقيبة اساسية تفوق باهميتها ما كانت عليه حصة الحزب السابقة، واعطى الدرور حقيبة اساسية هي الصناعة.



عند هذه المحطة توقف الحديث عن الصيغة الحكومية، وغابت المناقشات في شأنها والملاحظات التي تعددت من كل حذب وصوب على وقع انشغال المسؤولين بملفات اقتصادية واجتماعية لاحياء ما يمكن احياؤه من الخدمات ودخلت البلاد مدار الاضراب الشامل في الوزارات والمؤسسات العامة. في خطوة لافتة، وعلى وقع الحديث عن صلاحيات رئيس الجمهورية والرئيس المكلف جال ميقاتي على المراجع الدينية المسيحية، وانتقل في اليوم الثاني بعد لقاء الماروني مار بشارة بطرس الراعي، ومن بعده زار متربوليت بيروت للروم الارثوذكس الياس عودة (4 تموز 2022)، متحدثا عن الظروف التي ادت الى الصيغة المقترحة، مبديا انفتاحا على اجراء اي تعديل لا يمس هيكلتها المقترحة.

وبعد اتصال هاتفى يقيم عشية عطلة عيد الاضحى، استاذن فيه الرئيس المكلف رئيس الجمهورية للسفر لاداء فريضة العمرة وليمضي عطلة العيد الى جانب عائلته في لندن، لم يزر القصر الجمهوري حتى بعد عودته وسط نقاش بأنه طلب موعدا من دوائر بعيدا قبل عطلة العيد ولم يحدد له، وبدا نقاش "بيزنطي" حول ما ان كان ضروريا ان يطلب موعدا جديدا او ان

غياب الوسطاء والمصلحين من اصدقاء الطرفين ادنى الى قطيعة غير مسبوقه

آخرين ان الحكومة الجديدة يجب او تولد ولو تولت ادارة البلاد لشهر واحد. فكل متطلبات الانقاذ وتوفير ما يؤدي الى بت عدد من القوانين الاصلاحية لزوم التفاهم المعقود مع صندوق النقد الدولي، وهي امور تفرض وجود حكومة بكامل مواصفاتها الدستورية فمرحلة تصريف الاعمال يجب ان تنتهي بسرعة لمواجهة الازمات الخائفة.

بعيدا ستطلب اللقاء بناء على اتصاله السابق. على هذه القاعدة، وبالنظر الى حجم ملاحظات رئيس الجمهورية وعدم تجاوب الرئيس المكلف، دخل الملف الحكومي مرحلة النسيان وخصوصا عند غياب الوسطاء والمصلحين الذين لعبوا ادوارا سابقة بطريقة لم تشهد البلاد مثيلا لها وكان الاستحقاق الحكومي لم يعد له اي مكان على طاولات المسؤولين ولقاءاتهم لتبقى البلاد في عهدة حكومة تصريف الاعمال التي لم تنجح في معالجة اي من القضايا الطارئة المعيشية منها والادارية والمالية والنقدية، بعد ان تنامت وتشابكت في ما بينها ووضعت البلاد في حال من الشلل التام. ثمة من يعتقد ان المرحلة الفاصلة عن نهاية ولاية رئيس الجمهورية، لم تعد تحتل البحث في التشكيلة الحكومية الجديدة وسط اعتقاد